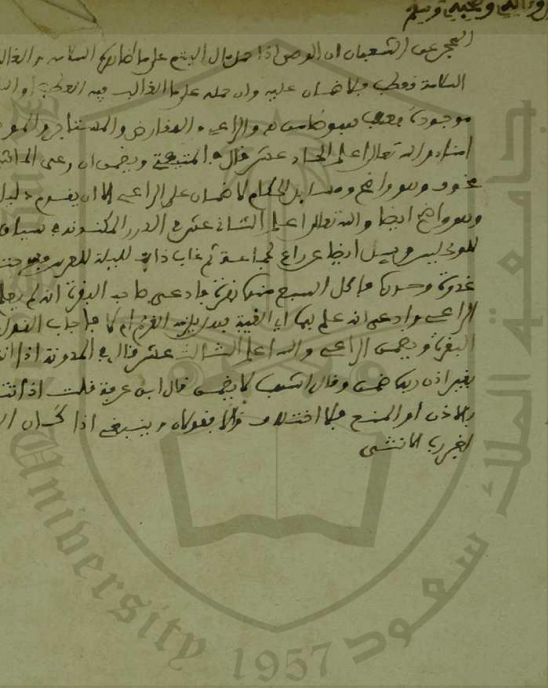


تم الترخيص بالبر والبيع والتجديد

الجمع على السبعين ان العوض اذا احتل البيع على ما صار له الساسه من الغالب عليه  
 الساسه فوجب ولا ضمان عليه وان حمله على ما الغالب فيه العوض او الساسه فيه  
 موجوده معك فهو خاصه في الراجح المقارض والمشتار والمهور كالمع  
 استاوره له تعالى على الحاد عشر قاله المتبعه ورجح ان رعى المشايخه موقع  
 عرفه وهو وان يقع ومساير الكلام لا ضمان على الراجح الا ان يصوم دليل كونه له  
 وهو وان يخطو والله تعالى اعلم الشافعيه عن الدر المنثور في سبأه اذ في سنة  
 للمعز ليس من اربط عراغ لجماعة في غاب ذاته للبلية للعرضه في وقت البطاليم  
 بخدوة وسركا على كل السبع من كان في حاد على طاجه الدوقه انه لم يجل بغيره ال  
 الراجح وارجح انه على بها الفقه بغيره القوم كما في حاد في القول هو اصحاب  
 البقعه في حاد الراجح والله اعلم الشافعيه عن الدر المنثور في حاد الراجح  
 بغيره ان بها حاد وقال السبع لا يفسد قاله حاد في حاد فقلت اذا تفرغ  
 والمخذل او المنع جلا اختلافا ولا بغيره ان يبيع اذا كان العمل  
 الجبري الماشي



Copyright © King Saud University